

كويت مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٩ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعي : ( ا . ن . ح ) - وكيله المحامي ( ل . ك . م ) .

المدعى عليه : رئيس هيئة السياحة / إضافة لوظيفته - وكيلته الموظفة الحقوقية ( ص . ع . ع ) .

الادعاء :

أدعى وكيل المدعى أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٨٩ / اتحادية / ٢٠١٨) بأن موكله شريك في العقار المرقم (٢/٣١) من المقاطعة (٣٦ جزره ومرانه) في محافظة بابل وقد طلب المدعى عليه إضافة لوظيفته نزع ملكية جزء من القطعة المرقمة أعلاه والعائدة لموكله مع بقية الشركاء والمشيد عليها فندق بابل السياحي وذلك بموجب قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ إستناداً الى قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ وقد تناول الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بنص المادة (٢٣) منه أولاً (الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها و استغلالها و التصرف بها في حدود القانون) . وحيث إن هذه المادة من الدستور اعتبرت الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز انتزاعها إلا بتعويض عادل . إلا أن المادة (٣١/ثانياً) من

زهراء

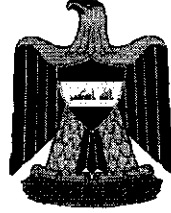
كو<sup>٧</sup>ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيبتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ والتي نصت على (يتم تسجيل فندق بابل السياحي بأسم هيئة السياحة بدون بدل ويعفى من الرسوم والضرائب) والتي أسس المدعى عليه إضافة لوظيفته دعواه عليها . مما يلاحظ منه وجود تعارض واضح وصريح مع نص المادة (٢٣/ثانياً) من الدستور ، الذي هو القانون الاسمي وكذلك يتعارض مع ما أوجبه القانون في حماية حق الملكية ويتقاطع مع أحكام الدستور وهو القانون الاساسي ولا يجوز إصدار أحكاماً خلافاً لنصوصه ، وحيث أن المادة (٣١/ثانياً) من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ تعتبر تعدي واضح على حقوق الملكية الخاصة وتشكل ضرراً لموكله وباقي الشركاء معه بأن سلبهم عقارهم بدون تعويض عادل لذا طلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٣١/ثانياً) من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ لا سيما أن العقار ما يزال لغاية إقامة الدعوى بأسم موكله بوصفه أحد الشركاء وتحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة . أجابت وكالة المدعى عليه إضافة لوظيفته بموجب لائحته المقدمة الى المحكمة الاتحادية العليا في (٢٠١٨/٧/١٩) على عريضة الدعوى بأن قانون هيئة السياحة قد صدر بتاريخ (١٩٩٦/١/١) وجاء في نص المادة (٣١) منه تسجل ويدون بدل المرافق السياحية المذكورة كما تضمنت المادة يعفى التسجيل من الضرائب والرسوم . كما بينت المادة (٣٤) منه فترة نفاذ للقانون أعلاه مدتها (٩٠) يوم بعد نشره بالجريدة الرسمية فكان على كل شخص يشعر أن له حق قد مسه هذا القانون عليه ان يعترض خلال فترة النفاذ المذكورة أعلاه وأن أصحاب الحقوق التصرفية بما فيهم المدعى في هذه الدعوى لم يقدموا اعتراضاً خلال فترة النفاذ مما أسقط حقهم بالاعتراض . كما جاء قرار محكمة بداءة الحلة بالعدد(٣/استملاك/٢٠١٦) في (٢٠١٧/١٢/٥) ينص بأن نص المادة (٢/٣١) من قانون هيئة السياحة ذي العدد (١٤) لسنة ١٩٩٦ (واضح وجلي ولا يشوبه الغموض وهي من النصوص الآمرة الواجبة الاتباع كونها نصت على ان يتم



كويت مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق

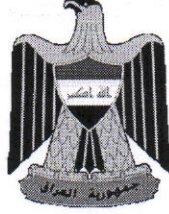
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٩ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

تسجيل فندق بابل السياحي/الحلة بأسم هيئة السياحة وبدون بدل ويعفى التسجيل من الرسوم والضرائب) إن القرار أعلاه مصدق تمييزاً حسب قرار محكمة استئناف بابل بصفتها التمييزية بالعدد (٣٤ و ٣٣ و ٣٢/ت حقوقية/٢٠١٨) في (٢٨/٢/٢٠١٨) . لذا طلبت من المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف وأتعاب المحاماة . وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد إستكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم (٩/٩/٢٠١٨) موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة فحضر عن المدعي وكيله المحامي ( ل . ك . م ) وعن المدعى عليه إضافة لوظيفته وكيلته الموظفة الحقوقية ( ص . ع . ع ) وبوشر بالمرافعة الحضورية العلنية كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه المصاريف وأتعاب المحاماة ، كما كررت وكالة المدعى عليه أقوالها وطلباتها وطلبت رد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي يطعن في عريضة دعواه بعدم دستورية المادة (٣١/ثانياً) من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ لمخالفتها لأحكام المادة (٢٣/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ للأسباب التي بينها في عريضة الدعوى . ومن تدقيق الدعوى من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان النص المطعون بعدم دستوريته وهو المادة (٣١/ثانياً) من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ وهو نص تشريعي صادر من

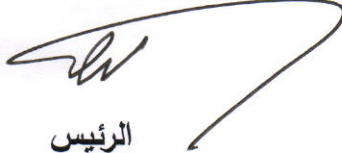



كوٲ ماري عبراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

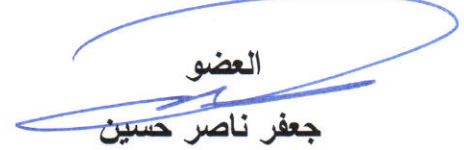
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

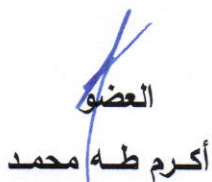
العدد : ٨٩ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

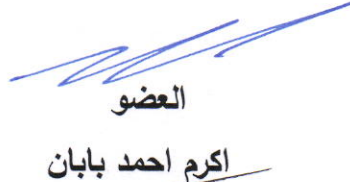
جهة تشريعية تملك حق اصداره وان الجهة المختصة بتعديله أو إلغائه هي الجهة التي حلت محلها وهي مجلس النواب وحيث ان المدعي أقام الدعوى على رئيس هيئة السياحة إضافة لوظيفته وهو لا يصلح أن يكون خصماً في هذه الدعوى إستناداً الى أحكام المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ فتكون الدعوى محكمة بالرد من جهة الخصومة وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد الدعوى من جهة الخصومة وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة لوكيلة المدعى عليه مبلغاً مقداره مائة الف دينار و صدر القرار باتاً وبالاتفاق استناداً لأحكام المادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وأفهم علناً في ٢٠١٨/٩/٩ .

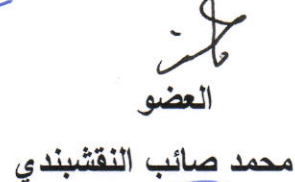
  
الرئيس  
مدحت المحمود

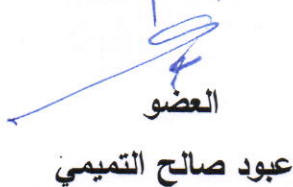
  
العضو  
فاروق محمد السامي

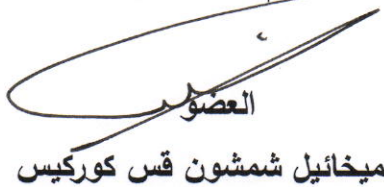
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

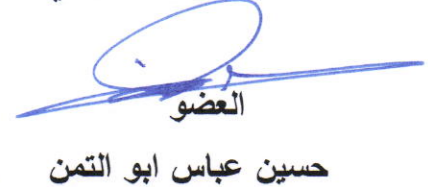
  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
اكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين عباس ابو التمن